مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية

Journal of Administrative and Economic Sciences

أثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الجمهورية اليمنية

أ.م.د/ صالحة محمد علي

استاذ مشارك - قسم الاقتصاد والتنمية - جامعة عدن- اليمن

ESAMOBADI@GMAIL.COM

الباحث/ أحمد إسماعيل الصبري

باحث دكتوراه - الاقتصاد - جامعة عدن - اليمن

AHMEDSM1111@GMAIL.COM

أثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الجمهورية اليمنية

أ.م.د/ صالحة محمد علي
استاذ مشارك/ قسم الاقتصاد والتنمية، جامعة عدن، اليمن

الباحث/ أحمد إسماعيل الصبري
باحث دكتوراه – الاقتصاد - جامعة عدن - اليمن

الملخص

نظرًا لتقلبات الأسعار وتراجع القيمة الحقيقية للعملة المحلية واختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات، وتزايد الضغوط التضخمية، ظهرت الحاجة الماسة إلى الاعتماد أساسًا على السياسات المالية والنقدية في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار الاقتصادي، لذا فقد هدف البحث إلى تحليل أثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الجمهورية اليمنية، ومن اجل الوصول إلى هدف البحث تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لتحليل البيانات التي تضمنتها المدَّة الزمنية للبحث من خلال مبحثين، المبحث الأول السياسة النقدية ومعدل التضخم وأسبابه، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه تحليل تطور السياسة النقدية وأثرها في مؤشرات التضخم في الجمهورية اليمنية للمُدَّة (2000– 2020م)، وخلص البحث إلى اهم النتائج والتوصيات الأتية:

- يوجد أثر كبير للسياسة النقدية في تفاقم مؤشرات التضخم، حيث بلغ المتوسط السنوي للرقم القياسي للأسعار نحو (223.24%)، كما بلغ متوسط معدل التضخم نحو (13%) في حين بلغ معامل الاستقرار النقدي كمتوسط ما نسبته (15%) خلال مدة البحث (2000– 2020م) وبلغ كذلك متوسط حجم الإفراط النقدي (2060.7) مليار ريال وبمتوسط ما نسبته (137.1%) من الناتج المحلي الحقيقي خلال نفس المدة.
- نوصي البنك المركزي اليمني، والحكومة ممثلة بوزارة المالية بالتنسيق بين السياسة المالية والنقدية، ووضع الضوابط المالية والرقابية بما يسهم في تحصيل الموارد العامة للدولة وإدارة الموارد المالية بكفاءة، وتجنب إهدار المال العام، وضمان توريدها في حسابات الحكومة في البنك المركزي اليمني.
- على السياسة النقدية أن تكون أكثر فاعلية في السيطرة على الكتلة النقدية، ومنح البنك المركزي أكثر استقلالية، والحد من التعاملات النقدية خارج الجهاز المصرفي.

الكلمات المفتاحية: (الاستقرار النقدي، الإفراط النقدي، الكتلة النقدية، معدل التضخم).

The Impact of Monetary Policy on Inflation Rate in the Republic of Yemen

Salha Mohammed Ali
Associate Professor, Department of Economics and Development, University of Aden, Yemen
Ahmed Ismail Al-Sabri
PhD Researcher, Economics, University of Aden, Yemen

Abstract

Due to price fluctuations, the decline in the real value of the local currency, the imbalance between aggregate demand and aggregate supply of goods and services, and increasing inflationary pressures, there is an urgent need to rely primarily on fiscal and monetary policies to manage the macroeconomy in a way that ensures economic stability. Therefore, this research aims to analyze the impact of monetary policy on the inflation rate in the Republic of Yemen. To achieve the research objective, a descriptive analytical approach was used to analyze the data covering the research period through two sections. The first section discusses monetary policy and inflation and its causes, while the second section analyzes the development of monetary policy and its impact on inflation indicators in the Republic of Yemen for the period (2000-2020). The research concluded with the following key findings and recommendations:

- There is a significant impact of monetary policy on the exacerbation of inflation indicators, with the average annual consumer price index reaching approximately (223.24%). The average inflation rate was about (13%), while the monetary stability coefficient averaged (15%) during the research period (2000-2020). Additionally, the average excess money supply was (2060.7) billion riyals, averaging (137.1%) of the real GDP during the same period.
- We recommend that the Central Bank of Yemen and the government, represented by the Ministry of Finance, coordinate between fiscal and monetary policies, establish financial and regulatory controls to enhance the collection of public resources, manage financial resources efficiently, avoid wasting public funds, and ensure their deposit in government accounts at the Central Bank of Yemen.
- Monetary policy should be more effective in controlling the money supply, granting the Central Bank greater independence, and reducing cash transactions outside the banking system.

Keywords: (monetary stability, excess money supply, money supply,

المقدمة:

تعدَّ السياسة النقدية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة وغالبًا ما تضع الدولة أهدافًا اقتصادية أساسية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات تلك السياسة، وتختلف طبيعة هذه السياسة بين الدول، وبحسب خصائص اقتصاد كل دولة والظروف التي تمر بها.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ شروع الحكومة اليمنية في تطبيق برامج الإصلاح المدعومة من المؤسسات المالية الدولية في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي وحتمية التحولات الاقتصادية التي جرت في اليمن باتجاه تبني آليات اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي ظهرت الحاجة الماسة إلى الاعتماد أساسًا على السياسات المالية والنقدية في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار الاقتصادي؛ إذ يعد تقلبات المستوى العام للأسعار من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على استقرار الاقتصاد الوطني.

إشكالية البحث:

تتزايد تقلبات الأسعار في الجمهورية اليمنية وتتعدد الأسباب المؤدية إلى ذلك ومنها انكماش الناتج المحلي الحقيقي وضعف إدارة السياسة النقدية الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار النقدي وارتفاع معدلات التضخم؛ وعلية يبرز السؤال الرئيسي لمشكلة البحث في (ما هو أثر السياسة النقدية في معدل التضخم في الجمهورية اليمنية للمُدَّة (2000-2020م).

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- التعرف على تطور السياسة النقدية وأثرها على التضخم في الجمهورية اليمنية للمُدَّة (2000-2020م).

فرضيات البحث: يفترض البحث أن:

- إجراءات السياسة النقدية في اليمن لا تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي في المدَّة (2000-2020م).

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث في أنه يقدم إطار نظري عن السياسة النقدية، والتضخم والأسباب المؤدية له، كما إنه يقدم صوره واضحة عن أثر السياسة النقدية في مؤشرات التضخم ممثلة بمؤشر معامل الاستقرار النقدي، وحجم الإفراط النقدي في الاقتصاد المحلي.

منهجية البحث:

من أجل الوصـــول إلى أهدف البحث تم اســـتخدام المنهج التحليلي الوصـــفي لتحليل البيانات التي تضـــمنتها المدَّة الزمنية للبحث، والصـــادرة من التقارير الرسمية للبنك المركزي اليمني، والجهات الرسمية ذات العلاقة.

حدود البحث:

تمثل الحدود المكانية للبحث في الجمهورية اليمنية في حين تتمثل الحدود الزمانية في المدَّة (2000-2020م).

الدراسات السابقة:

- دراسة (الحاج) 2005: تناولت الدراسة قياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني، واعتمدت الدراســة على البيانات المنشــورة من الجهات الرسمية وتوصــلت الدراســة إلى أن الإفراط النقدي كان مسؤولًا عن إحداث نسبة تقدر بنحو (76.7%) من صافي فائض الطلب خلال المدة (1990-2000م)، وارتفاع معدل نمو الاستهلاك بنسبة أكبر من معدل النمو في قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

وأوصت الدراسة بسحب السيولة الفائضة باتباع سياسات تتعلق بسعر الفائدة وخفض الإنفاق الحكومي غير الضروري.

- دراسة (الجلال) 2006: تناولت الدراسة دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية– دراسة تحليلية لحالة الجمهورية اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ومنها عانى الاقتصاد اليمني من انخفاض مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأيضًا اتساع فجوة الموارد المحلية نظرًا لنمو الإنفاق الاستهلاكي الكلي بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- دراسة (علاوي) 2016: تناولت الدراسة دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996- 2011م)، وتوصلت الدراسة عن طريق استخدام النموذج القياسي أن الإيرادات الضريبية تمارس دورًا ايجابيًا في التأثير على معدل التضخم، وأوصت الدراسة باتخاذ الإجراءات التي تضمن عدالة توزيع الدخل من خلال الضرائب.

محاور البحث: تم تقسيم البحث إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة النقدية والتضخم وأسبابه.

المبحث الثاني: تحليل تطور السياسة النقدية وأثرها في مؤشرات التضخم في الجمهورية اليمنية للمُدَّة (2000–2020م).

المبحث الأول:

السياسة النقدية والتضخم وأسبابه

اولًا: السياسة النقدية أنواعها وأهدافها

– تعريف السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية: بانها مجموعة إجراءات وأدوات تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي والتحكم بعملية عرض النقود من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير في الناتج الكلي والأسعار (الافندي، 2013، ص213).

– أنواع السياسة النقدية:

وقسم علماء المالية العامة السياسة النقدية بناءً على الهدف المرجو من الاستخدام على نوعين (القاضي، 2014، ص162):

1–السياسة النقدية التوسعية:

يلجأ إليها عادةً في أوقات الركود، أو الكساد الاقتصادي؛ أي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الانكماش وما يترتب عليه من ارتفاع البطالة؛ حيث تهدف السياسة النقدية التوسعية في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد؛ أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وبذلك تتخذ الدولة ممثلة في السلطة النقدية (البنك المركزي) إجراءات نقدية تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي ما ينجم عنه زيادة الطلب على السلع والخدمات

ويتحقق ذلك للبنك المركزي من الإجراءات الآتية (الخصاونة، 2000، ص246):

أ– **في الضوابط الكمية:** خفض سعر البنك أو الخصم وسعر إعادة الخصم وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني والقيام بالشراء في عمليات السوق المفتوحة.

ب– **في الضوابط النوعية أو الاختيارية:** تخفيض هوامش الضمان وتخفيض شروط وتعليمات الائتمان على السلع الاستهلاكية المستديمة وعلى العقار في استخدام التأثير الأدبي، أو المعنوي لتحفيز البنوك وتشجيعها على زيادة الاقتراض؛ حيث إن هذه الإجراءات جميعًا تعمل على زيادة الاحتياطيات لدى

البنوك التجارية وزيادة عرض النقد وحين تجد البنوك التجارية أن لديها فوائض كبيرة من الاحتياطيات النقدية؛ فإنها تجد نفسها في موقف يحتم عليها زيادة النقد والائتمان لديها، ومع زيادة عرض النقد مقارنة بالطلب عليه؛ فأن أسعار الفائدة سوف تنخفض ويترتب عليه زيادة في حجم الاستثمار إضافةً إلى زيادة الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف.

2-السياسة النقدية الانكماشية:

تهدف هذه السياسة إلى علاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها الاقتصاديات القومية للبلدان وعليه تتبع السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في الحد من خلق النقود والتخفيض من المعروض النقدي؛ مما يترتب عليه الانخفاض في دخول العائلات والأفراد والمؤسسات وهذا ما يؤدي إلى الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات (القاضي، 2014، ص162).

وباتخاذ أدوات السياسة النقدية كحل للحد من ظاهرة التضخم يتخذ البنك المركزي الإجراءات الآتية (الخصاونة، 2000، ص247):

- في الضوابط الكمية: زيادة سعر البنك، أو الخصم وزيادة سعر إعادة الخصم ورفع نسبة الاحتياطي القانوني والقيام بالبيع في عمليات السوق المفتوحة.
- في الضوابط النوعية أو الاختيارية: رفع هوامش الضمان وتشديد شروط وتعليمات الائتمان على السلع الاستهلاكية المستديمة واستخدام التأثير الأدبي والمعنوي بتشجيع البنوك لتكون أكثر اختيارية في منح القروض، ومما سبق يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ومن ثمَّ انخفاض الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل، ومن ثم امتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع وهو ما يحد من التضخم.

- **أهداف السياسة النقدية:**

تُعدُّ السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية الكلية لذلك فأهداف السياسة النقدية لا تختلف عن أهداف السياسات الاقتصادية الأخرى، وتتضمن السياسة النقدية مجموعة من الأهداف الأولية والوسيطة والنهائية.

1-الأهداف الأولية: تعد الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم بها للتأثير في الأهداف الوسيطة خاصةً وأن عرض النقود وأسعار الفائدة تخرج عن نطاق التحكم المباشر للبنك المركزي، لذلك، فالأهداف الأولية تعد حلقة في سلسلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات (شعبان، 2004، ص7):

أ- مجاميع الاحتياطي: التي تتضمن القاعدة النقدية أو الأساس النقدي ومجموع احتياطي المصارف التجارية واحتياطي الودائع الخاصة وغيرها.

ب- أحوال سوق النقد: وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة، وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها.

ويعتمد نجاح السياسة النقدية على المعرفة الحقيقية بحلقات السلسلة التي توصل الأدوات بالأهداف النهائية عن طريق الأهداف الأولية والوسيطة.

2- الأهداف الوسيطة: ليس باستطاعة السياسة النقدية التأثير بشكل مباشر على الناتج القومي الإجمالي ومكوناته وتحقيق أهداف السياسة النقدية النهائية؛ إلا بقدر تأثيرها في المتغيرات التي تؤثر في الناتج القومي الإجمالي وذلك عن طريق مجموعة من المتغيرات تسمى بالأهداف الوسيطة (شعبان، 2004، ص6) وهي المجمعات النقدية، وسعر الصرف وأسعار الفائدة.

أ- المجمعات النقدية: وتعبر عن كمية النقود المتداولة ويطلق على هذه المجمعات اسم السيولة، أو المعروض النقدي، والتي يرمز لها بـ M.

ب- أسعار الفائدة: بحسب المفهوم الكينزي، فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة، ومن ثمَّ انخفاض تكلفة رأس المال، وهو ما يعمل على رفع حجم الاستثمار ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج والعكس صحيح.

ج- أسعار الصرف: أخذ هذا المتغير مكانة مهمة جدًا مع بداية التسعينات من القرن الماضي، فهو يعبر عن الأحوال الاقتصادية لدولة ما، وبالمحافظة على سعر الصرف قريبًا من المعدل الذي يضمن القدرات الشرائية يتحقق الاستقرار المنشود، فتدخل البنك المركزي في سوق الصرف في إطار سياسة نقدية ترمي مثلًا إلى الحد من التضخم بالرفع من قيمة العملة المحلية (باستخدام الاحتياطيات)؛ مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وينعكس ذلك بانخفاض الأسعار محليًا، لكن هذا الإجراء من شأنه التأثير في تنافسية المنتجات المحلية؛ حيث ترتفع الواردات وتتقلص الصادرات؛ مما يعني خلل في ميزان المدفوعات، وهو الأمر الذي يستدعي مرة أخرى تخفيض قيمة العملة وهكذا (مسعود، 2017، ص15).

3- الأهداف النهائية: تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استقرار الأسعار، وكذلك تحقيق معدلات عالية من العمالة، بالإضافة إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، والمحافظة على استقرار ميزان المدفوعات.

ثانيًا: التضخم وأسبابه:

تُعدُّ ظاهرة التضخم أحد الاختلالات الداخلية، وتمثل مصدر الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتختلف أسباب ومعدلات التضخم ما بين دولة لأخرى ومن مدَّة زمنية لأخرى داخل الدولة

نفسها فيسعى صناع السياسات لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحد من ظاهرة التضخم وآثارها السلبية على القطاعات المختلفة.

1- مفهوم التضخم:

يعرَّف التضخم بأنه: الاتجاه المستمر والمؤكد للمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع سواء بسبب الزيادة في كمية النقود أو الاختلال في التوازن بين التيار النقدي والتيار الحقيقي السلعي (عبد القادر، 2014، ص207).

ويعرَّف أيضًا بأنه: ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعًا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية، التي تُموَّل بالقروض المحلية بدلًا من الضرائب (Begg,others, 1997, p462).

كما يعرَّف "بأنه: الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار في مدَّة زمنية معينة" فهو ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المنقطعة، كما أنه ليس مجرد الارتفاع النسبي في أسعار عدد معين من السلع، ولكنه الارتفاع المستمر في السلع والخدمات كافة (الأفندي، 2014، ص489).

2- أسباب التضخم:

نظرًا لأهمية هذه الظاهرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يقودنا الحديث عن الظاهرة إلى البحث عن أسباب الارتفاع المتواصل في الأسعار بهدف المعالجة الصحيحة لها.

ومع اختلاف اقتصاديات الدول وتمايزها بين دولة متقدمة ونامية قد أدى لظهور خلافات لتحديد الأسباب الحقيقية للتضخم فقد ظهرت وجهات نظر مختلفة أطلق عليها بعض الكتاب (نظرية) وليس سببًا لتفسير أسباب التضخم ومن أهمها (كنعان، 2012، ص246):

أ- نظرية جذب التضخم:

رواد هذه النظرية هم: الاقتصادي السويدي (فكسل) والاقتصادي الإنجليزي (كينز)، ويوضح أنصار هذه النظرية بأن أي زيادة في الطلب من دون أي زيادة مماثلة من جانب العرض سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار ويرجعون أسباب زيادة الطلب نتيجة:

- زيادة طلب الأفراد على الاستثمار، أو الاستهلاك (من أموال مكتنزة).
- زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتمويل هذا الإنفاق عن طريق العجز؛ (أي بزيادة الإصدار النقدي).
- التوسع في حجم القروض المصرفية للأغراض الاستهلاكية، أو الاستثمارية.

إن زيادة الإنفاق الكلي في سوق السلع والخدمات أو سوق عناصر الإنتاج سوف تؤدي لارتفاع الأرباح للمنتجين، مما يدفعهم لزيادة الأجور وزيادة أسعار المواد الأولية فتظهر سلسلة من الارتفاعات في الأسعار.

ب- نظرية زيادة التكاليف:

أهتم الكلاسيك بزيادة العرض وزيادة تكاليف الإنتاج أكثر من اهتمامهم بجانب الطلب، لذلك كانت تحليلاتهم أحادية الجانب واعتمدوا على مقولاتهم غير الصحيحة (العرض يخلق الطلب)، فكل منتج أو مستثمر يعيد تشغيل أمواله من جديد وسوف يحصل التشغيل الكامل بشكل تلقائيًا ومن ثمَّ قد يحقق المنتجون مستويات معينة من الأرباح ولا يفكرون بالنزول عنها، غير أنهم قد يواجهون تزايدًا مفاجئًا في تكاليف الإنتاج نتيجة ضغط العمال فترتفع أجورهم، فالأجور الأعلى تدفع المنتجين إلى تقرير أسعار أعلى عند كل مستوى للتوظف، ولما كان التوظف والإنتاج يرتبطان طرديًا من دالة الإنتاج، فإن هذا يعني أن كل مستوى للإنتاج سوف يلزم مستوى أعلى من الأسعار، فلا يجد المنتجون سبيلًا لمواجهة هذه الزيادة في التكاليف إلا برفع الأسعار قصد الحفاظ على أرباحهم (عبدالقادر، 2014، ص210).

ج- الفرضية النقدية:

تقوم الفرضية النقدية على فكرة زيادة وسائل الدفع في المجتمع؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثم ارتفاع الأسعار، وتتمثل وسائل الدفع في حجم المعروض النقدي ويكون بزيادة الإصدار النقدي لمواجهة زيادة الإنتاج بهدف تسهيل عمليات تصريف الناتج وكذلك لتقديم تسهيلات ائتمانية، قصد دعم الإنتاج أو لتمويل عجز الموازنة.

أما القسم الثاني من الفرضية النقدية للتضخم يقوم على فكرة زيادة سرعة التداول النقدي، وسرعة التداول تتناسب دائمًا مع حجم الكتلة النقدية وحجم الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه في بعض الأحيان تزداد سرعة التداول عندما يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل، أو توقع مواسم رديئة، أو اضطرابات سياسية لفترة بسيطة فيزداد الطلب وترتفع الأسعار، فالعامل النقدي يشكل العنصر الأساسي في زيادة معدلات التضخم (كنعان، 2012، ص 249،250).

وهناك عوامل أخرى تؤدي لارتفاع معدل التضخم (إبراهيم، 2016، ص24):

- الحروب أو الأحداث السياسية.
- ارتفاع تكاليف الشحن والنقل وارتفاع أسعار النفط.
- زيادة الطلب العالمي والمحلي على السلع.
- الأحوال المناخية وتأثيرها في المنتجات الزراعية من حيث تدميرها، أو تقليل إنتاجها، أو ندرتها.
- ارتفاع الدين الخارجي والالتزامات المترتبة على سداد الأصل والفوائد.
- زيادة السكان وما يترتب عليه من زيادة في الاستهلاك.
- القروض الخارجية، التي تخضع فيها الدولة المقترضة لشروط البنك الدولي، أو للدولة المقرضة.

- احتكار السلع وتخزينها لغرض زيادة أثمانها.

وهناك أنواع من التضخم التي تصيب الاقتصاد اليمني؛ وتسبب اختلالات اقتصادية؛ منها الضغوط التضخمية الناجمة عن فائض الطلب؛ وضغوط تضخمية ناجمة عن دفع النفقة، وضغوط تضخمية ناجمة عن الاختلالات الهيكلية، وضغوط تضخمية ناجمة عن زيادة النقود.

المبحث الثاني:

تحليل تطور السياسة النقدية وأثرها في مؤشرات التضخم في الجمهورية اليمنية للمُدَّة (2000-2020م)

اولًا: تحليل تطور السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية

قبل تحليل الكتلة النقدية ينبغي أن نوضح المفاهيم الخاصة بمكونات الكتلة النقدية، والتي تتكون:

- النقد: يشمل النقد المتداول مضافًا إليه ودائع تحت الطلب بالريال لدى الجهاز المصرفي لكل من القطاع الخاص (المحلي) والمؤسسات العامة.
- شبه النقد: ويشمل ودائع الادخار، وودائع لأجل بالريال اليمني، والودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي لكل من القطاع الخاص (المحلي) والمؤسسات العامة، مضافًا إليها ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي.
- عرض النقد: يمثل مجموع النقد، وأشباه النقد؛ ويعادل أيضًا مجموع كل من صافي الأصول الخارجية، وصافي اقتراض الحكومة، والمطالبات على القطاع غير الحكومي الذي يمثل (مجموع المطالبات على المؤسسات العامة والقطاع الخاص المحلي) وصافي البنود الأخرى (التطورات النقدية، 2012، ص ج).

لمعرفة حجم العرض النقدي وتطوره في اليمن سنعرض ذلك من الجدول الموضح لذلك؛ بتقسيم مدَّة البحث على مدَّتين كما يأتي:

جدول رقم (1) تطور المؤشرات النقدية في الجمهورية اليمنية في المُدَّة (2000-2020م) المبالغ بمليار الريالات

السنة	العملة المتداولة	الودائع تحت الطلب	الكتلة النقدية M2				الأهمية النسبية /عرض النقود %		
			النقد M_1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو M2%	النقد	شبه النقد	العملة المتداولة
2000	197.1	50.1	247.2	227.3	474.5	0	52.1	47.9	41.5
2005	330.6	111.8	442.5	664.8	1107.3	133.3	40	60	29.9
2010	546.9	239.3	786.1	1480.6	2266.7	104.7	34.7	65.3	24.1
2015	1068.9	433.5	1502.4	1736.5	3238.9	42.9	46.4	53.6	33
2020	3185.0	850.9	4035.9	2665.1	6701.0	106.9	60.2	39.8	47.5

- جمعت من قبل الباحثان بالاستعانة بالتطورات النقدية والمصرفية (2012)، ص 1،3. وتقارير البنك المركزي اليمني أعداد مختلفة.

1) تطور الكتلة النقدية في اليمن في المدَّة (2000- 2010م):

بملاحظة بيانات الجدول رقم (1) نجد أن العرض النقدي ارتفع من (474.5) مليار ريال عام (2000 م) ليصل إلى (2266.7) مليار ريال عام (2010 م) ليسجل بذلك معدل نمو (133.3%) في عام (2010م).

تزايد نسبة مساهمة شبه النقد في تكوين العرض النقدي من (47.9%) عام (2000 م) إلى (65.3%) عام (2010 م)، وتراجع نسبة النقد إلى إجمالي العرض النقدي إلى (34.7%) عام (2010 م)، بعد أن كان في عام (2000م) (52.1%) ، وتشير هذه النسبة إلى تحسن الوعي المصرفي وفاعلية السياسة النقدية المنفذة في تلك المرحلة؛ حيث انخفضت نسبة العملة المتداولة إلى إجمالي العرض النقدي إلى (24.1%)، بعد أن كانت تمثل (41.5%) في عام (2000 م).

- يتبين ممَّا سبق أن العامل الرئيس لنمو العرض النقدي في المدَّة (2000- 2010م) هو النمو المرتفع في شبه النقد (الودائع)، وتعكس نسبة العملة المتداولة إلى إجمالي العرض النقدي التي انخفضت إلى ما نسبته (24.1%) في عام (2010م)؛ تحسن السياسة النقدية وتحسن وعي الجمهور للتعامل مع الجهاز المصرفي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة شبه النقد إلى ما نسبته (65.3%) من العرض النقدي.

2) تطور الكتلة النقدية في الجمهورية اليمنية للمُدَّة (2011- 2020م):

ومن الجدول رقم (1)، نلاحظ أن العرض النقدي ارتفع من (2266.7) مليار ريال في عام (2010م)، ليصل إلى (6701) مليار ريال في عام (2020م)؛ ليسجل بذلك معدل النمو في عام (2020م) ما نسبته (106.9%).

- انخفاض الأهمية النسبية لشبه النقد إلى إجمالي العرض النقدي؛ حيث بلغت (39.8%) من إجمالي العرض النقدي بعد أن مثلت في العام (2010م) ما نسبته (65.3%)، وهذا يدل على انخفاض إسهام شبه النقد في تكوين العرض النقدي، وتسارع في العرض النقدي؛ يعكس ذلك حجم الإصدار الهائل لفئات نقدية جديدة منذ العام (2017 م) وما يرافق ذلك من ارتفاع حاد في حجم تداول العملات خارج البنوك"(البنك الدولي، 2018، ص4).

- أن العامل الرئيس لارتفاع العرض النقدي في المدَّة (2010- 2020م) هو إسهام النقدM1 بما نسبته (60.2%) من إجمالي العرض النقدي في عام (2020م)، حيث مثلت العملة المتداولة خارج

الجهاز المصرفي النسبة العالية بما نسبته (78.9%) من النقدM1، ومن العرض النقدي الواسع بلغ مساهمة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي العرض النقدي ما نسبته (47.5%) في عام (2020م).

وهذا يشير إلى الأثر السالب للسياسة النقدية في هذه المدَّة في اتساع حجم السيولة المحلية خارج الجهاز المصرفي؛ الذي يُؤدي الدور الأساسي في رفع حجم الطلب المحلي، ومن ثمَّ ارتفاع معدلات التضخم؛ ويعود ذلك لأسباب عديدة منها: ضعف الثقة بالجهاز المصرفي؛ بسبب عدم قدرة البنوك التجارية والإسلامية على تلبية رغبات المودعين في الحصول على ودائعهم؛ بسبب نقص السيولة؛ التي واجهتها البنوك بسبب الانقسام النقدي للبنك المركزي، وعدم استرجاع الأموال المستثمرة في أذون الخزانة- الاعتماد على شركات الصرافة في إجراء الصفقات التجارية، مما وسع التعاملات النقدية خارج البنوك.

ارتفع العرض النقدي من (474.5) مليار ريال؛ أي (أربعمائة وأربعة وسبعون مليار وخمسمائة مليون ريال) في عام (2000م) إلى (6701) مليار ريال؛ أي (ستة ترليون وسبعمائة وواحد مليار ريال) حتى عام (2020م)، أي بزيادة قدرها (6226.5) مليار ريال عن عام (2000م)؛ ويعكس ذلك حجم الإفراط النقدي.

ثانيًا: أثر السياسة النقدية في مؤشرات التضخم في الجمهورية اليمنية للمُدَّة (2000– 2020م):

أصبحت ظاهرة التضخم وما يصاحبها من ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وانخفاض القوة الشرائية لوحدة العرض من أكبر الاختلالات التي واجهت وما زالت تواجه الاقتصاد اليمني، والذي جاء نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الصادرات والواردات، وبين الإيرادات الحكومية والنفقات العامة، إضافةً إلى عوامل أخرى (الحاج، 2005، ص215).

ولتوضيح الاتجاهات التضخمية، أو الانكماشية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني سنعرض علاقة نمو العرض النقدي كمتغير ممثلًا عن السياسة النقدية بالناتج المحلي الإجمالي لقياس معامل الاستقرار النقدي، وقياس حجم الإفراط النقدي من خلال الفرق بين حجم العرض النقدي والنقود المثلى في الآتي:

أولًا: قياس معامل الاستقرار النقدي:

توجد أساليب عديدة لاحتساب معامل الاستقرار النقدي الذي يستند في جوهره إلى نظرية كمية النقود التي تنص على: أن الزيادة في كمية النقود إذا لم تتناسب مع الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ فإن ذلك يتسبب في إحداث تضخم؛ ويعتمد صندوق النقد الدولي على هذا المعيار في سياسته للتعرف إلى الاتجاهات التضخمية، أو الانكماشية (القطابري، 2006، ص210)، ويحسب هذا المعيار بأساليب عديدة منها (سلطان، 2019، ص111):

- الفرق بين معدل التغير في عرض النقود ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

معامل الاستقرار النقدي= معدل التغير في عرض النقود– معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$$\mathbf{B} = \Delta M/M - \Delta Y/y$$

- فإذا كانت نتيجة الاحتساب تساوي صفرًا؛ فهذا يعني أن اقتصاد ذلك البلد يتمتع بالاستقرار النقدي.
- أما إذا كانت النتيجة أكبر من الصفر؛ فهذا يعني أن الاقتصاد يعاني من حالة التضخم، وتعتمد حدة التضخم على اقترابه من العدد الصحيح الموجب.
- أما إذا كانت النتيجة أقل من الصفر (مقدار سالب)، فمعنى ذلك أن الاقتصاد يتعرض إلى حالة الركود أو الانكماش، وتعتمد قوة الانكماش وضعفه على قرب، أو بعد المقدار السالب من الصفر.

سندرس تطور معامل الاستقرار النقدي في مرحلتي البحث من خلال بيانات الجدول رقم (2) كما يأتي:

جدول رقم (2) تطور معدل التضخم ومؤشر الاستقرار النقدي في اليمن للمُدَّة (2000–2020م

السنة	معدل نمو العرض النقدي M2%	معدل نمو الناتج الحقيقي %	معدل التضخم %	الرقم القياسي للأسعار سنة الاساس2000	معامل الاستقرار النقدي %
2000	0	0	0	100	0
2001	18.7	5.9	11.9	111.9	12.7
2002	26.5	5.0	12.2	124.1	21.5
2003	20.0	5.8	10.8	134.9	14.3
2004	13.9	4.6	12.5	147.4	9.3
2005	13.7	5.1	11.8	159.2	8.5
2006	27.7	4.6	10.8	170	23.0
2007	16.8	3.5	11.2	181.2	13.3
2008	13.7	4.0	10.8	192	9.7
2009	10.6	4.1	8.83	200.83	6.4
2010	9.2	3.3	11.2	212.03	5.9
2011	0.07	-15.1	19.5	231.53	15.2
2012	21.5	2.2	9.9	241.43	19.3
2013	12.5	3.6	11	252.43	8.9
2014	0.2	-10.6	10.4	262.83	10.8
2015	4.3	-30.5	23.9	286.73	34.8

السنة	معدل نمو العرض النقدي M2%	معدل نمو الناتج الحقيقي %	معدل التضخم %	الرقم القياسي للأسعار سنة الاساس2000	معامل الاستقرار النقدي %
2016	14.2	-14.6	11.9	298.63	28.8
2017	15.8	-10.0	15	313.63	25.8
2018	28.5	-0.8	27.6	341.23	29.3
2019	8.5	1.5	12	353.23	7.0
2020	12.2	1.2	19.6	372.83	11.0
م.ت المدَّة (2011-2020)	12.27	-7.3	16.08	295.5	19.6
م.ت المدَّة (2000-2010)	15.5	4.2	10.2	157.6	11.3
م ت لمدَّة (2000-2020)	13.74	-1.3	13	223.2	15.0

جمع وحسب من قبل الباحثان، بناءً على بيانات (التقرير الاقتصادي، 2020م، وبيانات الإحصاء السنوي، 2017م).

*معامل الاستقرار النقدي = معدل التغير في العرض النقدي- معدل التغير في الناتج المحلي الحقيقي.

- المرحلة الأولى: قياس معامل الاستقرار النقدي في المدَّة (2000- 2010م)

بدراسة البيانات الواردة في جدول رقم (2) والشكل رقم (1) يتبين بأن معامل الاستقرار النقدي حقق قيمًا موجبة في المدَّة (2000- 2005م)، وقد سجَّل أعلى مستوى له عند نحو (21.5%) في عام (2002م)؛ نظرًا لتحقيق عرض النقد M2 في هذ العام أعلى معدل نمو سنوي في هذه المدَّة عند نحو (26.5%)، وفي المقابل انخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ذات العام إلى (5.0%)، بعد أن كان معدل النمو للناتج في العام السابق (5.9%)، يعكس ذلك اتساع حجم الاختلال القائم في علاقة النمو بين تياري الإنفاق النقدي والعرض الحقيقي من السلع والخدمات في سنة (2002م)، الأمر الذي أسهم في حدة الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد اليمني لعام (2002م)، وبما يتفق مع ما عكسه ارتفاع معدل التضخم إلى (12.2%) مقابل (11.6%) في عام (2001م).

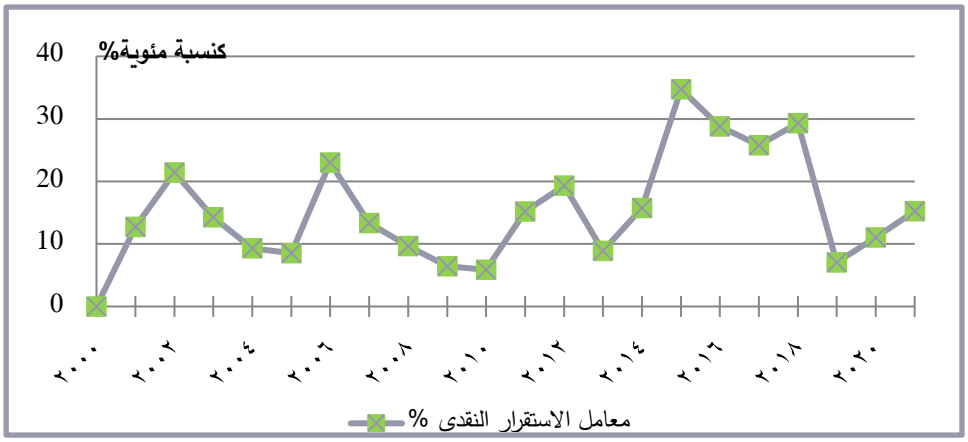
- سجَّل معامل الاستقرار النقدي قيمًا موجبة وتنازلية بعد عام (2002م) حتى وصل إلى أدنى مستوى له في عام (2005م) عند حوالي (8.5%)؛ يعود ذلك إلى أخذ معامل نمو العرض النقدي الواسع بالتراجع إلى أن وصل إلى (13.7%) في عام (2005م)؛ فيما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (5.1%) لنفس العام؛ انعكس ذلك في تراجع مؤشر معامل الاستقرار النقدي، ما يعكس تراجع

حجم الاختلال القائم في علاقة النمو بين تياري الإنفاق النقدي والعرض الحقيقي من السلع والخدمات، الأمر الذي أسهم في تراجع حدة الضغوط التضخمية لهذا العام مقارنة مع الأعوام السابقة.

في المدَّة (2006- 2010م) سجَّل أيضًا معامل الاستقرار النقدي قيمًا موجبة وسجل أعلى مستوًا له عند حوالي (23.0%) في عام (2006م)، ويعود ذلك إلى ارتفاع الفارق بين معدل نمو العرض النقدي عن معدل نمو الناتج الحقيقي؛ حيث ارتفع معدل نمو العرض النقدي ليصل إلى (27.7%)، فيما تراجع معدل نمو الناتج الحقيقي ليصل إلى (4.6%) بعد أن وصل في العام (2005م) إلى (5.1%)، فيما بلغ معدل التضخم (10.8%) لعام (2006م).

- سجَّل العرض النقدي في المدَّة (2000- 2010 م) متوسط معدل نمو (15.5%)، فيما بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (4.2%)، ليسجل الفارق بينهما متوسط معامل الاستقرار النقدي (11.3%)؛ ويعكس ذلك حجم الاختلال القائم بين التيار النقدي والناتج الحقيقي من السلع والخدمات، ما أسهم أن يسجل معدل التضخم ما نسبته (10.2%) متوسطًا في المدَّة المذكورة.

شكل رقم (1) يوضح تطور معامل الاستقرار النقدي للمُدَّة (2000–2020م)



من إعداد الباحثان، بناءً على بيانات الجدول رقم (2)

- وكما نلاحظ من الشكل رقم (1) أنه كلما ابتعد معامل الاستقرار النقدي عن الصفر؛ دل ذلك على حدة الاختلال بين العرض النقدي وبين الناتج المحلي الحقيقي.

المرحلة الثانية: قياس معامل الاستقرار النقدي في المُدَّة (2011- 2020م)

لمتابعة قياس معامل الاستقرار النقدي نستعين بالجدول رقم (2) والشكل رقم (1) ويرى الباحثان تقسيم دراسة بيانات تطور معامل الاستقرار النقدي في المدَّة المذكورة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تطور معامل الاستقرار النقدي للمدة (2011- 2015م)؛ في هذه المدَّة حقق معامل الاستقرار النقدي قيمًا موجبة متذبذبة حيث اتجه نحو الارتفاع من (15.2%) لعام (2011م) إلى (19.3%) في عام (2012م)، ثم انخفض في عام (2013م) إلى (8.9 %)، ومن ثم عاود ارتفاعه في عام (2014م) إلى (15.8%)، واستمر في الارتفاع إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له في عام (2015م) إلى نحو (34.8%)، وعلى الرغم من تراجع معدل نمو العرض النقدي إلى (4.3%) في عام (2015م)، مقارنة بما كان عليه في الأعوام السابقة؛ وسجل متوسط معامل الاستقرار النقدي (18.8%) في المدة (2011- 2015م)، فيما بلغ متوسط معدل نمو العرض النقدي (8.7%)، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بما حققه نمو العرض النقدي في المدَّة (2000- 2010م)، إلا أن انكماش الناتج المحلي الحقيقي كان له الأثر الأكبر في ارتفاع معامل الاستقرار النقدي؛ حيث تراجع متوسط معدل نمو الناتج الحقيقي إلى سالب (10.2%).

المرحلة الثانية: تطور معامل الاستقرار النقدي للمُدَّة (2016– 2020 م)

حقق معامل الاستقرار مستويات عالية، فقد وصل إلى أعلى مستوى له في عام (2018م) ليصل إلى (29.3 %)، ويدل ذلك على حجم الاختلال بين معدل نمو العرض النقدي ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، ووصل إلى أدنى مستوى له في عام (2019 م) ليصل إلى (7%).

وسجل متوسط معامل الاستقرار النقدي (20.4%) في المدَّة (2016- 2020 م)؛ ويعكس ذلك اتساع حجم الضغوط التضخمية لارتفاع حجم الاختلال بين معدل نمو العرض النقدي، والذي بلغ كمتوسط (15.8%)، وبين انكماش الناتج المحلي الحقيقي، الذي تراجع متوسط معدل النمو له إلى سالب (4.5%).

يتبين مما سبق أن الاستقرار النقدي لم يتحقق طوال مدَّة البحث؛ كما تشير إليه قيم معامل الاستقرار النقدي في هذه المدَّة، فقد حقق مستويات عالية؛ حيث وصل معامل الاستقرار النقدي كمتوسط (15.0%)، وهذا يعكس حجم الاختلال بين العرض النقدي والناتج المحلي الحقيقي، وأن حجم الاختلال في معامل الاستقرار النقدي في المدَّة (2010- 2020م) أكبر من حجم الاختلال في المدَّة 2010- (2000م)؛ وأسهم ارتفاع معامل الاستقرار النقدي في ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال مدَّة الدراسة ليحقق بذلك المستوى العام للأسعار متوسط ما نسبته (223.2%)،ليرتفع بذلك معدل التضخم ليشكل متوسط ما نسبته (13%)خلال مدة الدراسة، وذلك نتيجة ما لحق بالاقتصاد اليمني من أضرار في البنية التحتية، وتوقف المشاريع الإنتاجية، وتوقف تصدير النفط، وفي مقابل الجانب الآخر زيادة الأعباء في النفقات الجارية والخدمية؛ نتيجة الاضطرابات والصراعات المسلحة، التي اندلعت في المدَّة 2020- (2011م).

ثانيًا: قياس حجم الإفراط النقدي:

يمكن حساب حجم الإفراط النقدي وفق المعادلة الآتية (الحاج، 2005، ص224):

$$Mcxe = \mathrm{M2} - Ye\emptyset$$

إذ إن $Mcxe$ هو عباره عن حجم الافراط النقدي الذي يزيد على المستوى الامثل لكمية النقود في الاقتصاد القومي، وYe : حجم الناتج المحلي بالاسعار الثابته، $\emptyset$ متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائلة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار ويمكن الحصول عليه بقسمة كمية النقود المتداولة M على الناتج المحلي الحقيقي فيكون في دراستنا متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة لسنة الأساس (2000م) هو (0.270077) للوحدة. وحجم النقود المثلى

$$Me = Ye.\emptyset$$

جدول رقم (3) تطور حجم ونسبة الإفراط النقدي في الاقتصاد اليمني للمُدَّة (2000–2020م) المبالغ بمليار الريالات

السنة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة Ye	الكتلة النقدية M_2	النقود المثلى Me	حجم الإفراط النقدي $Mcxe$	نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج المحلي الحقيقي %
2000	1757.0	474.5	474.5	0.0	0
2001	1861.2	563.0	502.7	60.4	3.2
2002	1955.1	712.3	528.0	184.2	9.4
2003	2067.7	855.1	558.4	296.6	14.3
2004	2163.6	974.2	584.3	389.8	18
2005	2274.7	1107.3	614.4	492.9	21.7
2006	2380.3	1413.8	642.9	770.9	32.4
2007	2463.0	1651.3	665.2	986.1	40
2008	2561.9	1877.5	691.9	1185.6	46.3
2009	2667.8	2075.8	720.5	1355.3	50.8
2010	2756.3	2266.7	744.4	1522.3	55.2
2011	2340.4	2268.2	632.1	1636.1	69.9
2012	2391.4	2756.8	645.9	2110.9	88.3
2013	2477.5	3101.6	669.1	2432.5	98.2
2014	2214.7	3106.2	598.1	2508.1	113.2
2015	1540.1	3238.9	416.0	2822.9	183.3
2016	1315.2	3697.5	355.2	3342.3	254.1

السنة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة Ye	الكتلة النقدية M_2	النقود المثلى Me	حجم الإفراط النقدي Mcxe	نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج المحلي الحقيقي %
2017	1184.2	4282.3	319.8	3962.5	334.6
2018	1174.3	5504.2	317.2	5187.0	441.7
2019	1191.4	5973.7	321.8	5651.9	474.4
2020	1205.4	6701.0	325.5	6375.4	528.9
المتوسط	**1997.3**	**2600.1**	**539.4**	**2060.7**	**137.1**

من إعداد الباحثان بناًء على بيانات الجداول السابقة.

توضح بيانات الجدول رقم (3) كمية النقود المثلى بناًء على ان نصيب الوحدة الناتج المحلي الحقيقي من العرض النقدي (0.2070077) للوحدة خلال المدَّة (2000- 2020م)، وكذلك حجم الإفراط النقدي ونسبة الإفراط النقدي إلى حجم الناتج المحلي الحقيقي.

بافتراض ثبات متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من العرض النقدي (السيولة المحلية)، وبفرض ثبات سرعة تداول النقود خلال المدَّة (2000- 2020م) وبناءً على الاتجاهات المعاصرة في نظرية كمية النقود، يتبين أن متوسط كمية النقود المثلى المقابلة للناتج المحلي الإجمالي تكون نحو (539.4) مليار ريال بينما بلغ متوسط إجمالي العرض النقدي (2600.1) مليار ريال خلال المدَّة (2000-2020م)، ومن ثم يقدر متوسط حجم الإفراط النقدي الزائد عن كمية النقود المثلى بنحو (2060.7) مليار ريال.

يقدر متوسط نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج المحلي الحقيقي بنحو (137.1%) خلال مدة البحث وتعكس هذه النسبة حجم الإفراط النقدي (السيولة المالية) دون أن يقابلها في حقيقة الأمر مقابل مادي للمعروض من السلع والخدمات وهو ما يعني أن الإفراط النقدي يشكل طلبًا فائضًا يدفع الأسعار نحو الارتفاع وفقًا لمفهوم النظرية الاقتصادية الكينزية.

- أن التضخم المستورد يُعدُّ من أهم المحددات الرئيسة التي تؤثر سلبًا في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي إلا أن العوامل الداخلية قد أدت أيضًا دورًا في التأثير في الأوضاع التضخمية في البلاد (التطورات الاقتصادية والنقدية، 2020، ص14).

الخاتمة:

استعرض هذا البحث ظاهرة تشغل كافة الاقتصاديات لاسيما النامية منها، ألا وهي أثر متغيرات السياسة النقدية على معدل التضخم في الاقتصاد اليمني ،يوجد أثر كبير للسياسة النقدية في مؤشرات

التضخم، حيث بلغ المتوسط السنوي للرقم القياسي للأسعار نحو (223.24%)، كما بلغ متوسط معدل التضخم نحو (13%) في حين بلغ معامل الاستقرار النقدي كمتوسط ما نسبته (15.0%) خلال مدة البحث (2000- 2020م) وبلغ كذلك متوسط حجم الإفراط النقدي (2060.7) مليار ريال وبمتوسط ما نسبته (137.1%) من الناتج المحلي الحقيقي، وبناءً على ذلك فقد ركز هذا البحث على تحليل تطور السياسة النقدية واثرها في مؤشرات التضخم، ويتضح من نتائج هذا البحث :

- حدوث تذبذب وعدم استقرار ونتائج غير مرضية للعديد من المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدل التضخم، والارتفاع في حجم الإفراط النقدي مقارنة بانكماش الناتج المحلي الحقيقي خاصة في السنوات الأخيرة من البحث، وعدم قدرة السياسات المتخذة في تخفيف تلك الاختلالات الاقتصادية.
- يعكس حجم الاختلال بين العرض النقدي والناتج المحلي الحقيقي؛ أن الاستقرار النقدي لم يتحقق طوال مدَّة البحث، وقد حقق مستويات عالية، حيث كان حجم الاختلال في معامل الاستقرار النقدي في المدَّة (2011- 2020م) أكبر من حجم الاختلال في المدَّة (2000- 2010م) وذلك نتيجة ما لحق بالاقتصاد اليمني من أضرار في البنية التحتية، وتوقف المشاريع الإنتاجية، وتوقف تصدير النفط، في مقابل الجانب الآخر زيادة الأعباء في النفقات الجارية والخدمية نتيجة الاضطرابات والصراعات المسلحة التي اندلعت في المدَّة الثانية من البحث (2011- 2020م).

التوصيات: من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تخفيض معدلات التضخم (تحقيق الاستقرار المالي والنقدي):

- على السياسة النقدية أن تكون أكثر فاعلية في السيطرة على الكتلة النقدية، وذلك بالتحكم أكثر في المعروض النقدي، والحد من التعاملات النقدية خارج الجهاز المصرفي.
- العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي اليمني، وإدارة السياسة النقدية بجدارة وبكفاءة، وأن لا تكون السياسة النقدية مجرد أداة للإصدارات النقدية لتمويل الإنفاق الكلي، وأن تكون الإصدارات النقدية مدروسة على وفق خطط واستراتيجيات معدة سابقًا بحيث توافق تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- وجوب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي اليمني بوضع الضوابط المالية والرقابية بما يسهم في تحصيل الموارد العامة للدولة وإدارة الموارد المالية بكفاءة، وتجنب إهدار المال العام، وضمان توريدها في حسابات الحكومة في البنك المركزي اليمني.
- تحسين البيئة الاستثمارية، وتنويع مصادر الدخل، وتكوين موارد بديلة مستدامة عن موارد النفط والغاز، وبما يُسهم في تجنيب الأداء الضعيف للسياسة المالية والنقدية.
- العمل على استعادة صادرات النفط والغاز وتنميتها لما لذلك من آثار اقتصادية إيجابية، بما يُسهم في إعادة الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي اليمني، وبما يُسهم في الحد من انهيار قيمة العملة الوطنية.

المراجع:

أولاً: الكتب

الأفندي، محمد أحمد، (2014)، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسات، ط2، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.

الأفندي، محمد احمد، (2013)، الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.

الحاج، طارق، (1998)، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

خصاونة، صالح، (2000)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، مطبوعات الرأي، عمان، الأردن.

عبد القادر، السيد متولي، (2014)، اقتصاديات النقود والبنوك، ط2، دار الفكر، عمان.

القاضي، حسن محمد، (2014)، الإدارة المالية العامة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت.

ثانيًا: الرسائل

الجلال، احمد محمد، (200، "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

شعبان، صالح محمد، (2004)، "السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين"، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة باكو، جمهورية أذربيجان.

القطابري، محمد ضيف الله، (2006)، "دور السياسات النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

مسعود، درواسي، (2006)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990-2004م"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشوره، جامعة الجزائر، الجزائر.

ثالثاً: المجلات والبحوث

إبراهيم، هويدا محجوب، (2016)، "تطور أداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 2004-2014م"، مجلة المصرفي: مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 80، يونيو.

الحاج، محي الدين، (2005)، "أثر التضخم في الاقتصاد اليمني"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية: المجلد21، العدد1.

سلطان، أروى حاجم، (2019)، "أثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة2015-1999 م"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة العراقية: المجلد الثاني، العدد الأول، مارس.

علاوي، سيماء محسن، (2016)، "دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011م)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة: العدد (48).

رابعًا: التقارير الرسمية:

البنك الدولي، (2018)، تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية

البنك المركزي اليمني، (2012)، التطورات النقدية والمصرفية، المجلد12، العدد6، يونيو.

البنك المركزي اليمني، (2020)، نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، العدد (1)، ديسمبر.

البنك المركزي اليمني، (2005-2020)، قطاع التخطيط والإحصاء، أعداد مختلفة، التقرير السنوي.

البنك المركزي اليمني، (2021)، التطورات الاقتصادية والنقدية، نشرة ربع سنوية العدد (2)، مارس.

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي 2012-2011.

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، (2017)، الإحصاء السنوي.

المراجع الأجنبية:

-Begg, david, others, (1997), Econmics, london-MGraw-hill company Eruope.